

---

---

سياسات ونظم الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة  
دراسة حالة: شركة روائح الورود بولاية الوادي

**Policies and systems of environmental management in economic  
institutions and their role in achieving sustainable development**

**Case Study: Company Wouroud Wilayat of El oued**

زين عيسى

دبار حمزة

جامعة بسكرة

جامعة بسكرة

Zine.aissa39@gmail.com

Hamzadebbar@gmail.com

Received:28/02/2017

Accepted:30/04/2017

Published:30/06/2017

---

---

**ملخص:**

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية الى الوقوف على مدى إهتمام المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامّة في الجزائر بقضية البعد البيئي العملية الإنتاجية التي تقوم بها، وذلك من خلال مدى تطبيقها للأنظمة التي تنص عليها المنظمة العالمية للتقييس (ISO) والتي من بينها نظام الإدارة البيئية (EME) ونظم الإدارة البيئية الفعالة (TQM) حيث مع كل الإجهادات والأنظمة التي وضعتها المنظمة، إلا أنّها لازالت هشّة باعتبار عدد المؤسسات التي تحوز على شهادة الإيزو (14001)، ولهذا يجب على الدولة أن تتبع سياسة بيئية مثلى تسعى من خلالها الى الموازنة بين الفوائد التي تعود على المجتمع من خلال الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المرتبطة بالبيئة مع الأضرار الناجمة عن التلوث البيئي.

**الكلمات المفتاحية:** الإدارة البيئية، التنمية المستدامة، المسؤولية البيئية.

**Abstract:**

In this paper, we seek to understand the extent to which private and public economic institutions in Algeria are interested in the issue of environmental dimension in their production process, through their application to the regulations of the International Organization for Standardization (ISO), including the Environmental Management System (EME) And effective environmental management systems (TQM). With all the jurisprudence and regulations developed by the organization, it is still fragile given the number of ISO 14001 certified enterprises. Therefore, the state should follow an optimal environmental policy in which it seeks to balance the benefits accruing On society through Activities carried out by environmental-related institutions with damage from environmental pollution.

**Keywords:** environmental management, sustainable development, environmental responsibility.

\* مرسل المقال: دبار حمزة

منذ أن وجد الإنسان على الأرض وهو يحاول إشباع حاجاته المتعددة والمتطورة باستمرار، وذلك من خلال استخدام قوته العضلية والذهنية في استخدام موارد بيئته، ومع إزدياد رغبة الإنسان في الحصول على مزيد من الإشباع والإرتفاع بمستوى المعيشة، تطورت طرق إستغلال موارد البيئة المتجددة منها والغير متجددة مع تقدم وتطور العلوم والمخترعات العلمية والفنية، وكانت ثمار التقدم مشهودة في كل مجالات الحياة من صناعة وزراعة وتجارة ونقل وخدمات .

ولكن هذا التقدم قد صاحبه إحتلال في التوازن البيئي، وأصبحت مظاهر هذا الإحتلال واضحة، فقد تلوث الماء والهواء وتدهورت التربة الزراعية، وثقبت طبقة الأوزون، وجرأ هذه الظاهرة بدأ المجتمع الدولي يولي إهتماما متزايدا عليها، حيث قام بسن التشريعات والقوانين لحماية البيئة، وزداد الإهتمام أكثر بالبيئة عندما بدأت الدول تفكر في التوفيق بين البيئة والتنمية، وهذا ما أدى الى إنعقاد العديد من المؤتمرات والندوات العلمية الدولية، بداية بمؤتمر إستكهولم عام 1972 حول البيئة والتنمية، ليشير للمرة الأولى لقضية التخطيط البيئي كآلية ملحة من أجل تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية، ثم توالى المؤتمرات وكان من أهمها مؤتمر قمة الأرض بربو دي جانيرو عام 1992، الذي إنبثق عنه مفهوم التنمية المستدامة، حيث أدمج البعد البيئي ضمن أبعاد التنمية وذلك من خلال الإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية للحفاظ عليها للأجيال القادمة.

### إشكالية الدراسة:

إن الإهتمام بقضية البعد البيئي في بعض المؤسسات الجزائرية يعتبر مهما نوعا ما، وهذا ما يبرره العدد القليل من المؤسسات التي تمتلك شهادات الإيزو (14001)، وعليه وبناء على ماسبق ونظرا لبروز العديد من التوجهات في كيفية الإرتقاء بمكانة المؤسسات وإعطائها ميزة تنافسية معينة، والتي من بينها التوجه البيئي القائم على أساس مراكز بيئية فعالة، ومن هنا يمكن طرح التساؤل التالي:

**ما مدى أثر سياسات ونظم الإدارة البيئية على تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية ؟**

وستفتح هذه الإشكالية تساؤلات فرعية في غاية الأهمية وهي:

- 1- ما المقصود بنظم وسياسات الإدارة البيئية على مستوى المؤسسات الاقتصادية؟
- 2- ما هي مختلف المفاهيم والابعاد المتعلقة بالتنمية المستدامة؟
- 3- ماهي وضعية نظم وسياسات الإدارة البيئية وآثار تطبيقها بشركة روائح الورود بالوادي؟

وللإجابة على هذا التساؤل تتضمن الورقة البحثية الحالية المحاور ثلاث الآتي ذكرها:

**المحور الأول:** التأصيل النظري للمسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال؛

**المحور الثاني:** التنمية المستدامة (المفهوم والابعاد)؛

**المحور الثالث:** دراسة ميدانية لوضعية نظام وسياسات الإدارة البيئية بشركة روائح الورود بالوادي؛

## أولاً: التأصيل النظري للمسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال

على الرغم من أهمية الإدارة البيئية كمفهوم إداري أساسي بالنسبة للشركات اليوم إلا أنه ما يزال لا يحظ بالاهتمام الكافي ولا بالتنظيم الإداري المناسب، من خلال هذا العنصر نتعرف على مفهوم الإدارة البيئية على مستوى الدولة وعلى مستوى منشآت الأعمال.

### 1- مفهوم الإدارة البيئية:

عرفت منظمة ISO الإدارة البيئية على أنها "جزء من النظام الإداري الشامل الذي يضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها"<sup>1</sup>.

وإشكاليات الإدارة البيئية يمكن طرحها على هيئة عدد من التساؤلات كما يلي:<sup>2</sup>

✓ كيف نحدد "المرغوب" بيئياً؟

✓ ما المحددات (علمية، فنية، مالية، اجتماعية) التي يجري داخلها اختيار أدوات إدارة شؤون البيئة في مجتمع ما؟

وما التركيبة المثلى من هذه الأدوات؟

✓ ما الأهداف ممكنة التحقيق (الواقعية) لعملية الإدارة.

الشكل(01): نموذج نظام الإدارة

البيئة



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، نظام الإدارة البيئية في صناعة تكرير النفط، الكويت، نوفمبر 2010، ص:01.

## 2- خطوات إدارة شؤون البيئة: تتمثل خطوات إدارة شؤون البيئة في ما يلي:

1-2: تجري عملية إدارة شؤون البيئة في سلسلة من الخطوات التي تتابع في تسلسل منطقي لتحقيق أهداف معينة في إطار سياسات واستراتيجيات تناسب ظروف كل منشأة أو مجتمع في وقت ما، وتتطور وتتعدل مع تطور أوضاعها وإمكاناتها ومدى عمق إدراكها للمشكلة التي يتصدى نظام الإدارة لحلها.

2-2: نقطة البداية المنطقية في منظومة الإدارة هي إدراك المشكلة، والمشكلة في نظام إدارة البيئة هي السعي المتواصل لتحسين أحوال البيئة وعلاج ما قد يكون أصابها من ضرر، حيث يتم تحديد القضايا البيئية التي يرى التركيز عليها وتحليلها تحليلا دقيقا لفهم طبيعتها وأسبابها ومدى خطورتها.

2-3: عندما تتحدد المشكلة وأبعادها وأسبابها يتم الانتقال إلى إعداد الخطط لمواجهةها في إطار تخطيط استراتيجي يحدد الأهداف طبقا لترتيب الأولويات والإمكانات المتاحة للمجتمع.

2-4: هذه الخطة هي المدخل الرئيسي لدورة إدارة شؤون البيئة التي تسير في الخطوات الآتي:

✓ تفعيل هذا التصور الاستراتيجي من خلال مجموعة من الأدوات التشريعية والقوانين.

✓ توفير الإطار المناسب لتطبيق هذه التشريعات، والذي يتمثل في التنظيمات والهياكل اللازمة، ويتم من خلال هذه التنظيمات تحديد المتطلبات والمعايير التي تحقق أهداف التخطيط الاستراتيجي وذلك من خلال حزمة من اللوائح التنفيذية وأساليب العمل والأوامر الإدارية، بل والأدوات الاقتصادية التي تساعد على تحقيق أهداف التشريع وعلى أن يتوفر لهذه التنظيمات الموارد المادية والبشرية اللازمة لتحقيق الأهداف ومع التحديد الأمثل لخطوط السلطة والمسؤولية ومراكز اتخاذ القرار وقنوات الاتصال الفعال.

✓ وضع مجموعة من الأدوات الإجرائية والاشتراطات الخاصة، مثل التراخيص الخاصة بأنشطة معينة في حالات معينة والتشريعات واللوائح والتراخيص تحدد تفصيلا ما يفترض الالتزام به في الأنشطة المختلفة في كل مكان وكل وقت حفاظا على أحوال البيئة طبقا للإستراتيجية والأهداف المقررة على المستوى الوطني ثم على مستوى الوحدات الإنتاجية.

✓ إعداد نظام رقابي يعمل على جمع البيانات وتحليلها وتقييم النتائج من خلال دورة استرجاع الأثر.

✓ فإذا تبين أن الالتزام المطلوب لم يتحقق، فيجب اتخاذ إجراءات إضافية لتحقيق الالتزام أو للإلزام، ولا تعني هذه بالضرورة العقوبات بأنواعها بل تتدرج من تقديم المساعدة الفنية (وربما المالية) لاتخاذ إجراءات تصحيحية مرورا بالتنبيه والإنذار، وصولا إلى العقوبات المتدرجة طبقا لطبيعية واقعة عدم الالتزام والضرر الناجم عنه.

✓ ضرورة مراجعة هذه الإجراءات وتحليل نتائجها وما واجهها من صعوبات وما يكشف عنه تطبيقها من قصور، تمهيدا لتعديل التشريعات والتنظيمات واللوائح تمهيدا لدورة جديدة في الإدارة تكون أفضل من سابقتها في تحقيق الهدف<sup>3</sup>.

### 3- مستويات الإدارة البيئية:

هناك مستويين للإدارة البيئية تربط بينهما علاقة تبادلية، وهما الإدارة البيئية على مستوى المنشأة والإدارة البيئية على مستوى الدولة، وأهداف المستوى الأول هي الالتزام بما يحدده المستوى الثاني من صفات لنشاطات المنشأة، وما يخرج عنها إلى البيئة الخارجية من انبعاثات وتصريفات ومخلفات صلبة.

وأهداف المستوى الثاني هي الحفاظ على بيئة صحية للإنسان ولكل مظاهر الحياة في المحيط الحيوي الذي يعيش فيه والعمل على التوازن البيئي وتحقيق الهدف الاستراتيجي للبيئة المستدامة.

#### 3-1- الإدارة البيئية على مستوى الدولة:

الإدارة البيئية على مستوى الدولة تتطلب ما يلي:

✓ البيئة ليست قطاعاً رأسياً قائماً بذاته على نحو ما هو مألوف في التنظيم الخطي في أغلب الأجهزة الحكومية، كما في النقل أو الاتصالات أو المياه أو الكهرباء، ففضاياً البيئة تقطع عرضاً في كل قطاعات التنظيم الرأسي.

✓ ومن ثم إيجاد كيان مسؤول عن شؤون البيئة في الدولة (إنشاء وزارة مستقلة أو جهاز مثلاً) لضمان التنسيق بين مختلف الأجهزة الرأسية لتحقيق الأهداف البيئية وتحقيق الالتزام من جميع الجهات المعنية بنشر الوعي البيئي والتي هي أقرب إلى طبيعة المشاكل البيئية، ولضمان فاعلية عملية الالتزام وبالتالي تحقيق التنسيق البيئي بين الأجهزة المعنية بالبيئة فإنه لا بد من اعتبار العوامل التالية:

- وضع متطلبات يمكن الالتزام بها دون تعسف من ناحية، أو ضرر للبيئة يمكن تلافيه من ناحية أخرى.
- المرونة والاستمرارية والتقدم بإصرار نحو الهدف، دون القفز فوق محددات الواقع، وبما يسمح بالتكيف مع التحولات والتقلبات في النظام المؤسسي والمناخ السياسي السائد.
- إدخال أفكار حديثة في عملية وبرامج الالتزام، مثل تشجيع "الإنتاج الأنظف" أو الاتفاقيات المرحلية مع المنشآت المطلوب منها الالتزام.
- تنمية علاقات تعاون مع المطلوب منهم الالتزام.
- تنمية الرقابة الذاتية وضمان تحقيقها بنزاهة وشفافية.

#### 3-2- الإدارة البيئية على مستوى المنشأة:

هناك فرق في الوطن العربي بين منشأة القطاع العام أو المشترك (التي تملكها أو تساهم فيها الدولة) وبين المنشأة الخاصة، والقدر الأكبر من النشاط الاقتصادي في بلادنا، وعلى اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية هو في القطاع الأول.

تهدف المنشأة الخاصة إلى تعظيم أرباحها في سوق تنافسية، في حدود ما تسمح به النظم والقوانين والتقاليد.

#### 4- سياسات ونظم الإدارة البيئية في منظمات الأعمال:

يعتمد نظام حماية البيئة على العديد من الإجراءات والتصرفات التي تسمح لها بتأدية مهمتها في المحافظة على البيئة على أكمل وجه، وتتكامل وتتوحد هذه الإجراءات لتشكل سياسات ونظم بيئية معينة يمكن للمؤسسات أن تتبناها كعنصر من عناصر سياساتها الإنتاجية، وستتطرق من خلال هذا العنصر إلى مفهوم ومكونات السياسات والأنظمة البيئية التي يمكن أن تنتهجها منظمات الأعمال من أجل المحافظة على الثروة البيئية.

#### 4-1- السياسة البيئية لمنظمات الأعمال:

وهي تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولية عن نتائج هذه الإستراتيجية.

حيث توضع هذه السياسة من طرف الإدارة للتأكيد على:

\* مدى الالتزام بالتحسين المتواصل والحد من التلوث؛

\* مدى الالتزام باللوائح والتشريعات البيئية؛

\* مدى تعميم هذه السياسة للعاملين والجمهور؛

\* التأكد من فحص ومراجعة الأهداف البيئية وتنفيذها وصيانتها.

كما تعتبر السياسة البيئية بالنسبة للوحدة الإنتاجية (المؤسسة) عبارة عن وثيقة مكتوبة توضح توجهات المنظمة

نحو البيئة حيث تحتوي على العناصر التالية:

- تحدد عناصر بيئة العمل بالنسبة للمنظمة؛
- تحدد الخطوات التنفيذية العريضة لكيفية تعامل المنظمة مع المعطيات البيئية؛
- وضع الخطوات التنفيذية التي يجب أن تتخذ لمتابعة الأحداث البيئية، وكذلك تحسين الوضع البيئي للمنظمة.

ولضمان سياسة بيئية فعالة لا بد أن تأخذ في عين الاعتبار تحليل وتشخيص المرتكزات التالية:

أ- المرتكزات السياسية: أي تحديد المناخ السياسي التي تعمل به المنظمة.

ب- المرتكزات الاقتصادية: وهي تحديد الاتجاهات الاقتصادية في بيئة الصناعة سواء الحالية أو التنبؤ بالمستقبلية.

ج- المرتكزات الاجتماعية: وهي مجمل الاعتبارات الاجتماعية من توجهات المجتمع وسلوكيات الأفراد وكذا

جماعات الضغط وكيفية تعامل المنظمة معها.<sup>4</sup>

## 2-4- نظم الإدارة البيئية في منظمات الأعمال

من بين الأنظمة التي يمكن أن تتبناها منظمات الأعمال يمكن أن نذكر ما يلي:<sup>5</sup>

**1-2-4: نظام الإدارة البيئية (EME):** وهو عبارة عن دورة مستمرة للتخطيط والتطبيق والمراجعة والتطوير للفعاليات والأنشطة التي تتخذها المنظمة لغرض الإيفاء بالتزاماتها البيئية. ويعرف أيضا على أنه محاولة جادة وشاملة لجعل البيئة ووظيفة من وظائف الشركة شأن وظائف الإنتاج والتسويق والمالية والموارد البشرية. وبذلك فهو نظام يقابل المكافئ البيئي للنظام الإنتاجي في وظيفة الإنتاج وللنظام التسويقي في وظيفة التسويق، وللنظام المالي في الوظيفة المالية والمحاسبية في الشركة.

**2-2-4: نظام الإدارة البيئية الفعال:** هو نظام مبني على مفهوم الـ TQM لتحسين الإدارة البيئية، ولذلك فالمؤسسة يجب عليها التركيز ليس فقط على الأشياء التي تحدث، وإنما الاهتمام أيضا بأسلوب حدوثها. وعبر الزمن، فإن هذا الأسلوب المنهجي لتشخيص عيوب النظام وتصحيحه قد قاد المؤسسات إلى تحقيق أداء بيئي أفضل. وعندما نضع مبادئ الـ TQM موضع التطبيق الفعلي، فإن منطقة الإهتمام البيئي تقع ضمن مسؤولية الإدارة العليا.

**3-2-4: الـ ISO 14000 كنظام إدارة بيئية:** وهو معيار دولي واسع القبول لنظام الإدارة البيئية ويتكون من 17 عاملا ومتطلبا للمنظمة التي تبغي الحصول على هذه الشهادة، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

✓ السياسة البيئية: يجب أن تطور المؤسسة وثيقة تعهدتها نحو البيئة، ويجب استخدام هذه السياسة كإطار للتخطيط والفعل؛

✓ المفاهيم البيئية: يجب أن تحدد المؤسسة المساهمات البيئية لمنتجاتها، وأنشطتها وخدماتها، وتحديد تلك المساهمات التي لها آثار معنوية على البيئة؛

✓ الأهداف والغايات: على المؤسسة أن توضح الأهداف البيئية التي تتعهد بها، وأن تجعل هذه الأهداف والانطباعات والسياسات والرؤى البيئية مفهومة وواضحة لذوي العلاقة بالمؤسسة؛

✓ برنامج الإدارة البيئية: وهي خطة تنفيذية للوصول إلى الأهداف والغايات المحددة؛

✓ الهيكل والمسؤولية: على المؤسسة صياغة القواعد وتحديد المسؤوليات وتوفير الموارد.

ثانيا. التنمية المستدامة (المفهوم والأبعاد):

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من أهم أفكار التنمية الحديثة، وقبل الحديث عن تعريفه لابد من إستعراض السياق التاريخي لهذا المفهوم.

## 1- السياق التاريخي للتنمية المستدامة:<sup>6</sup>

لقد إستخدم الإتحاد الدولي للحفاظ على البيئة عبارة التنمية المستدامة اول مرة سنة 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء، حيث عرفت أنذاك " بأنها التنمية التي تجيب عن إحتياجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر"، وفي سنة 1991 تطور هذا المفهوم والذي عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمابلي: " تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية، مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية". وساهم كذلك المجتمع الدولي في البلورة العلمية لمفهوم التنمية المستدامة، وذلك من خلال مؤتمر التنمية والبيئة الذي عقد في البرازيل سنة 1992.

وتسعى هذه التنمية الى التوفيق بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية من خلال غستخدم الامثل للموارد الطبيعية، لتعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال القادمة، وقد تم دمج فكرة التنمية المستدامة بالبيئة البشرية لتكون مفهوم التنمية البشرية المستدامة التي عقدت في جنوب إفريقيا سنة 2002 ل يتم تحديد أولوياتها في المجالات التالية: المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي، الفقر، التجارة، نقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة، المعلومات والبحوث.

## 2- تعريف التنمية المستدامة:<sup>7</sup>

ظهر أول تعريف للتنمية المستدامة في قمة الأرض بريود يجانيرو عام 1992 المنعقدة بالبرازيل من خلال أجندة القرن الواحد والعشرين(أجندة 21)، ومنذ ذلك الحين عكف خبراء الاقتصاد والسياسة والاجتماع على تحديد مفهوم مصطلح التنمية المستدامة وأبعاده واهم المؤشرات، وفي هذا البحث سنكتفي بإيراد التعريفين التاليين:

### تعريف الفاو للتنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام 1989) كمايلي:

"التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولاتضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية".

### - تعريف هيئة ترونتلاند للتنمية المستدامة:

"التنمية التي تغطي إحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تغطية إحتياجاتها" (الهيئة العالمية للبيئة والتنمية-1986)

مما سبق يتبين أن المنظور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة يتجسد في إحداه التنمية الاقتصادية التي تلي إحتياجات المجتمع في الوقت الحالي مع المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة.

## 3- أهداف التنمية المستدامة:<sup>8</sup>

مما سبق، نستنتج أن أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر كمات سعى إلى تحقيق العديد من الأهداف دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.



- **المياه:** تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية.

- **الغذاء:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري.

- **الصحة:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقاية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل.

#### 4- أبعاد التنمية المستدامة:<sup>9</sup>

تؤخذ التنمية المستدامة أبعادا كثيرة تشمل كل القطاعات التي من شأنها المشاركة في ترقية ورفاهية المجتمع، ويمكن تلخيصها في الأبعاد الثلاثة التالية:

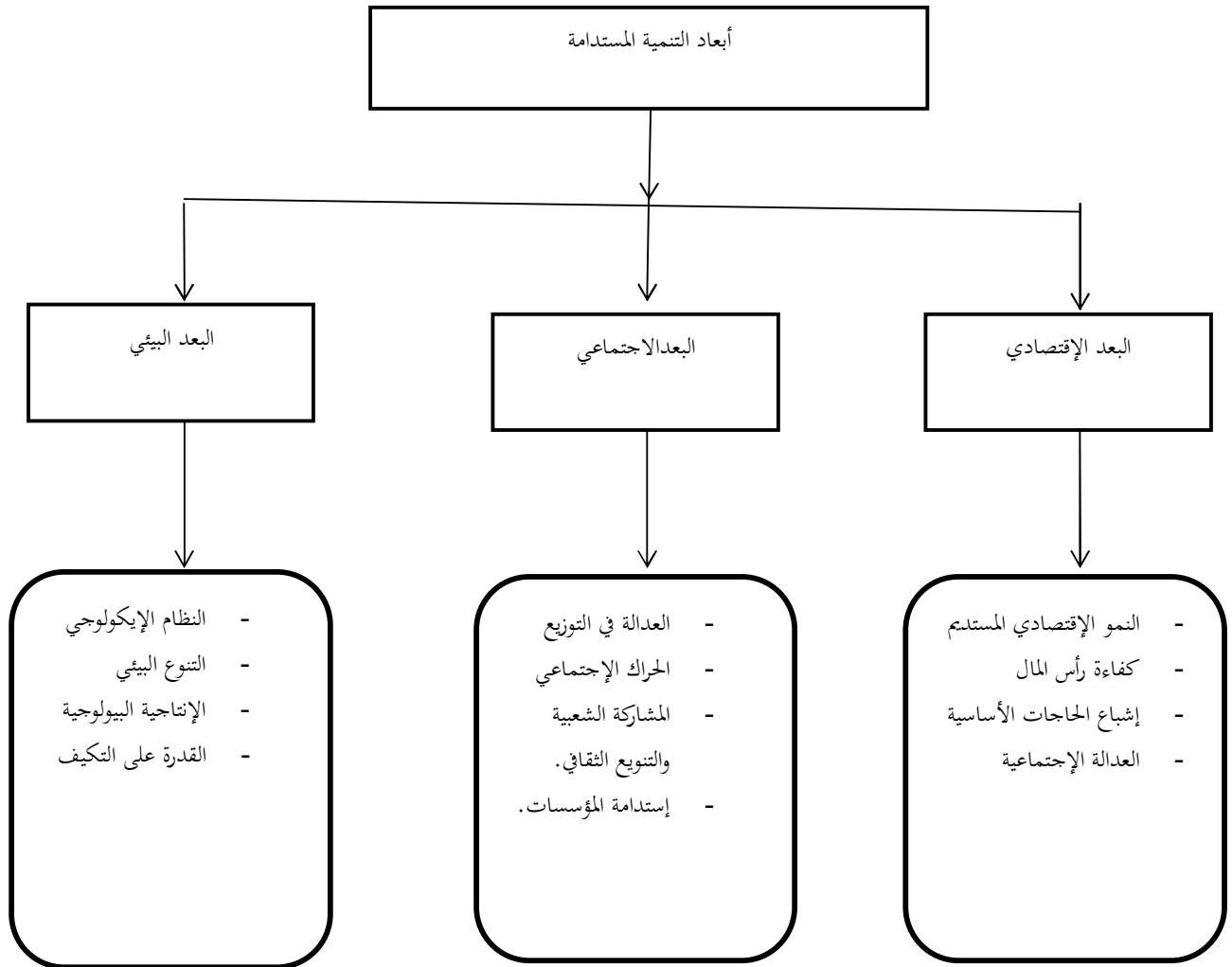
**1-4 البعد البيئي:** وهو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة. حيث إن كل تحركاتنا وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية. وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد عوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة؛ لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية ومترابطة مع إدارة نظام البيئة. للحيلولة دون زيادة الضغوط عليه.

**2-4 البعد الاجتماعي:** هو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفاية حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، ويستثمرها بما يخدم احتياجاتها الأساسية (مأوى، طعام، ملابس، هواء،...)، فضلا عن الإحتياجات المكملة لرفع مستوى المعيشة (عمل، ترفيه، وقود...)، دون تقليل فرص الأجيال القادمة.

**3-4 البعد الإقتصادي:** وينبع من أن البيئة هي كيان إقتصادي متكامل بإعتبارها قاعدة للتنمية وأي تلويث لها وإستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، ومن ثم يجب أخذ المنظور الإقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد.

بالنظر إلى هذه الجوانب نجد أن هناك محورا آخر بشكل أساسي للتنمية المستدامة وهو البعد المؤسسي، فدون مؤسسات قادرة على تطبيق إستراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة لذلك لن تستطيع الدول والمجتمعات المضي في تنمية مستدامة.

الشكل رقم (02): أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها



المصدر: د. مطانيو سمخول ود. عدنان غانم، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 25 العدد الثاني 2009، ص 39

##### 5- قياس مجال المساهمات البيئية في المؤسسة الاقتصادية:

ينطوي مجال المساهمات البيئية على مجموعة من العمليات التي تؤثر على نوعية البيئة الطبيعية، والتي أهمها تجنب مسببات تلوث الهواء والتخلص من المخلفات، حيث تكون هذه العمليات إلزامية للمؤسسة.

أما عن مستويات قياس التلوث في المؤسسة فيحدده القانون وفقا لحدود القدرة الاستيعابية للبيئة، فعندما تحقق المؤسسة مستويات قياسية للتلوث فإن ما تتحمله من أعباء وتكاليف في التخفيف من حدته يعتبر مساهمته بيئية إجبارية مقابل الالتزام بالمسؤولية البيئية، أما في حالة تحقيق المؤسسة لمستويات أفضل في مجال التلوث البيئي فإن ما تتحمله من أعباء إضافية يعتبر مساهمة بيئية واجتماعية طوعية، وفي كلتا الحالتين يتم قياس هذه المساهمات على أساس ما تتحمله المؤسسة من تكاليف فعلية تدعى بالمساهمات الموجبة، أما المساهمات السالبة فتكون في حالة فشل المؤسسة في تحقيق المستويات القياسية وذلك لأسباب التالية:<sup>10</sup>

✓ عدم قيام المؤسسة بأي عمليات للرقابة على التلوث؛

- ✓ قيام المؤسسة بعمليات الرقابة على التلوث بصفة جزئية؛
- ✓ وجود المؤسسة بمنطقة تجمع صناعي وهو ما يؤدي إلى تراكم مسببات التلوث بكميات تفوق المستويات القياسية.

وفي مجال حماية المستهلك تقوم المؤسسة بإجراء عمليات تندرج ضمن المسؤولية البيئية والاجتماعية، وتكون إجبارية في حدود ما تتطلبه القوانين في شأن حماية المستهلك وأهم هذه العمليات ما يتعلق بالرقابة على المواصفات القياسية لجودة المنتج واختبار أمان استخدامه، ويمكن قياس مساهمة المؤسسة في توفير حماية المستهلك كالتالي:

**1-5- المساهمات الموجبة:** وهي مختلف المبالغ الإضافية التي تتحملها المؤسسة مساهمة منها لتحقيق مواصفات أفضل من الموصفات القياسية، فتندرج هذه المساهمة ضمن المسؤوليات البيئية والاجتماعية الاختيارية، ويمكن قياسها من خلال تكلفة أجهزة ومعدات الرقابة على الجودة واختبار أمان المنتج ومصاريف تشغيلها وغير ذلك من التكاليف التي يكون الدافع من تحملها حماية المستهلك.

**2-5- المساهمات السالبة:** تنشأ هذه المساهمات نتيجة عدم تنفيذ المؤسسة للمواصفات القياسية للجودة وشروط أمان استخدام المنتج أو تنفيذها بصورة جزئية مما يؤدي إلى عدم قدرة المنتج على إشباع احتياجات المستهلك أو إصابة المستهلك بضرر لعدم أمن المنتج، وبما أن الإشباع يقاس بما يحققه المستهلك منمنفعة فإنه يصعب قياس المساهمات السالبة في صورة نقدية.

كما يمكن للمعلومات التالية إعطاء دلالة بيئية واجتماعية لمساهمة المؤسسة في هذا المجال:

- ✓ عدد شكاوي العملاء من مستوى الجودة وعدم أمان الاستخدام؛
- ✓ كمية البضاعة المسترجعة من العملاء بسبب بعد مطابقتها لمستويات الجودة وشروط الأمان؛
- ✓ الوقت المستغرق لعملية إصلاح المنتج ليتماشى ومستويات الجودة وشروط الأمان؛
- ✓ عدد الحوادث التي نشأت من جراء استخدام المنتج.

ثالثا: دراسة استطلاعية لشركة روائح الورد بولاية الوادي

### 1- تقديم شركة روائح الورد:

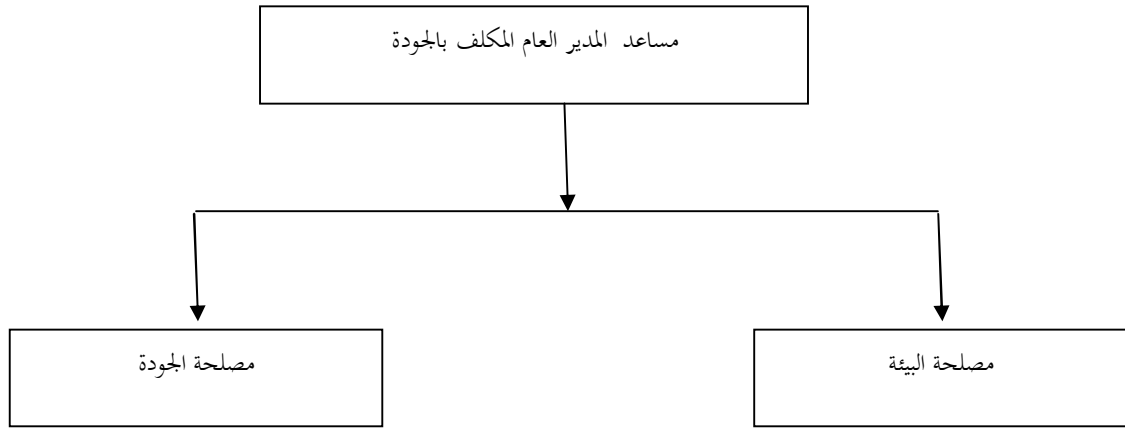
يعود تاريخ تأسيس هذه الشركة الى الشركة الأم (شركة عطور وورد) التي تم تأسيسها سنة 1963م وتعتبر أول شركة في الجزائر متخصصة في صناعة العطور، حيث قام بتأسيسها مجموعة من الشركاء، وكان مقرها بالجزائر العاصمة، ثم انفرد بها أحد الشركاء وقام بنقلها الى ولاية الوادي، أين أعلن عن إنشائها في 15 جويلية 1983م بالمنطقة الصناعية بكونين، وتقوم الشركة بتصميم، تطوير، إنتاج وتسويق مواد العطور التالية<sup>11</sup>:

\*ماء تزيين (eaux de toilette) \* مزيل الروائح (déodorants) \* مناديل معطرة (pochette parfumées)، وتم الحصول على شهادة الإيزو المتعلقة بالجودة (ISO9000) سنة 2006، وقامت الشركة بتحديثها عام 2008.

**الهيكل التنظيمي:** تعتبر شركة روائح الورود من كبرى الشركات المتواجدة عبر مستوى الوطن المختصة في العطور، لهذا من البديهي أن يكون الهيكل التنظيمي لها ضخماً وبالغ التعقيد، وسوف نتطرق في دراستنا الى بعض المصالح التي تفيدها في هذا البحث بإيجاز.

- **مساعد المدير العام المكلف بالجودة:** يعتبر مستشار الرئيس المدير العام فيما يخص جودة المنتجات، حيث يلجأ إليه المسؤول أول مرة.
- **مخبر مراقبة الجودة، البحث والتطوير:** يقوم بدور تقني بحت حيث يعمل على المراقبة التقنية للمواد الأولية، والمنتجات نصف نهائية، والمنتجات النهائية وفقاً للمعايير المحددة مسبقاً.
- **ممثل إدارة الجودة:** مهمته الرئيسية مراقبة الجودة ونوعية الإنتاج والمتابعة من البداية الى النهاية نشر نظام الجودة داخل الشركة بمختلف مصالحه.

الشكل (03): الهيكل التنظيمي لقسم الجودة والبيئة

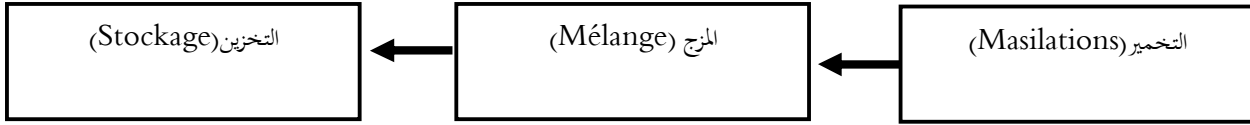


المصدر: عن مقابلة مع السيد الطيب غزال مسؤول في الشركة

**الإنتاج بالشركة:**<sup>12</sup> تقوم مصلحة الإنتاج في الشركة بعملية إنتاج أنواع عديدة من المنتجات والتي من بينها (30) Oscar-Mawj-(100) Merci، ومزيج الروائح (Barannce - (75) Elu)، حيث تم عبر عدة مراحل وهي:

- أ- **التخمير (masilations):** تتم في هذه العملية تقدير نسب المواد الأولية (اللون، الرائحة العالية التركيز، المادة الزيتية) للروائح بواسطة برنامج حاسوب، حيث تتم هذه العملية نظرياً فقط أي لا تستخدم التجارب.
  - ب- **المزج (mélange):** بعد عملية تثبيت النسب المراد وضعها لإخراج منتج بمواصفات معينة، تتم عملية الخلط وذلك في أماكن مغلقة ومعقمة بهدف منع مختلف التسربات الغازية.
  - ج- **التخزين (stockage):** تعتبر آخر عملية من عمليات الإنتاج حيث يتم بها تعبئة القارورات، وهنا تكون الانبعاثات الغازية، لكن بنسبة قليلة، وهم دائماً في طور التقليل منها.
- وتتم عملية صناعة الروائح بالشركة بالمراحل التالية:

الشكل (04): مراحل صناعة الروائح



المصدر: عن مقابلة مع السيد الطيب غزال، مسؤول في الشركة

**البيئة المحيطة بالشركة:** تقسم البيئة المحيطة بالشركة الى:

**1- النباتات:** تقع شركة روائح الورد بالمنطقة الصناعية ببلدية كونين حيث تتميز هذه المنطقة بكثرة المصانع، إلا أن الغطاء النباتي الذي يحيط بالشركة كثيف نوعا ما.

**2- الزراعة:** تعتبر مدينة الوادي مدينة فلاحية، حيث تتميز بإنتاج التمور والبطاطا وغيرها من المنتجات الفلاحية الأخر، أما على مستوى بلدية كونين فإنها منطقة مشهورة بزراعة الخضر على مختلف أنواعها.

**2- مراحل حصول الشركة على شهادة الأيزو<sup>13</sup>:**

مرت الشركة في حصولها على هذه الشهادة بعدة خطوات:

أ- اختيار المكتب المرافق: يقوم هذا المكتب بفحص الشركة لمختلف قطاعاتها (التخزين، الإنتاج،..) بإضافة الى ذلك فحص المراحل التي تمر بها العملية الإنتاجية.

ب- القيام بدورات تكوينية: تقوم الشركة ببناء على توصيات المكتب المرافق برسكلة العمال وإعطائهم معلومات إرشادية حول البيئة، والأخطار، البيئية وكيفية حماية البيئة...

ج- القيام بامتحان: يقوم المكتب المرافق بإجراء إمتحان لمختلف العمال وكذا المعنيين بهذه الخطوة، ليقوم المكتب بعد ذلك بالتقييم وعلى أساس ذلك يعطي الدرجة المناسبة، ومنه يقترح عليهم التدقيق أكثر وهكذا.

د- القيام باجتماع: يقوم المكتب المرافق باجتماع مع أعضاء مجلس الإدارة التابع للشركة لإصدار التقرير النهائي وهذا بعد الامتحانات المتكررة والدرجات المقدمة من طرفه للوصول للوضعية التي يراها المكتب مناسبة للموافقة عليها ومن ثم إعطائهم هذه الشهادة، حيث تدوم هذه المدة من سنة الى 03 سنوات.

**3- الإجراءات والأهداف البيئية للشركة<sup>14</sup>:**

تعد المحافظة على البيئة من أهم الأولويات لدى مجموعة ورود حيث تعمل جاهدة من خلال جميع فروعها على حماية البيئة التي نعيش فيها باتخاذها جملة من الإجراءات منها:

\* التخلص عن المواد الملوثة في تكوين أسس العطور؛

\* التخلص نهائيا عن استعمال غاز CFC في البخاخات منذ ماي 1998؛

\* اختيار طريقة الترميل لمعالجة سطح قوارير العطور عوضا عن استعمال حمض الإكمامد الملوث والسام؛

\* استعمال غراء خال من المحلل في عملية الإستهلام؛

\* إعادة تأهيل المواد البلاستيكية (متعدد البروبيلين) المستعملة في الأغشية وسدادات عطور؛

\* نقل نفايات الورق والورق المقوى الى غاية مراكز إعادة التأهيل في شمال البلاد؛

\* إعادة تأهيل جميع المواد الكيميائية المستعملة عبر خطوط الإنتاج؛

\* زرع مساحات خضراء بين وحدات إنتاج مجموعة ورود؛

\* جعل جميع مساحات مجموعة ورود مناطق خالية من التدخين منذ سنة 1998؛

\* استعمال أشرطة التعبئة المنحلة في الطبيعة؛

\* استغلال الظروف الطبيعية للمنطقة في الهندسة المعمارية للمباني، كالفضاء والعلو والضوء والتكييف... إلخ؛

\* استعمال هياكل من الألمونيوم القابل لإعادة التأهيل.

#### 4- آثار تطبيق الشركة لنظام الإدارة البيئية<sup>15</sup>

سيتم التطرق إلى الآثار الايجابية لتطبيق الشركة لنظام الإدارة البيئية في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية البيئية، الإدارية.

#### 1-4: الآثار الاقتصادية لتطبيق الشركة لنظام الإدارة البيئية:

تتمثل الآثار الاقتصادية في:

#### 1-1-4 زيادة الإنتاجية : من خلال:

أ- ترشيد نظام الإدارة البيئية لاستهلاك الموارد وتقليلهم نهدر الطاقة.

ب- زيادة التوعية وتخفيض التكاليف من

ج- تقليل نسب المعيب في الإنتاج: بعد تطبيق الشركة لنظام الإدارة البيئية، الذي أدى إلى اهتمامها أكثر بإدارة النفايات

للتخفيض منها، ومن بين هذه النفايات القارورات والعلب المعيبة.

د- زيادة كفاءة العاملين بتطبيق الشركة لنظام الإدارة البيئية: وذلك بتكوينهم في المجال البيئي للحفاظ على البيئة ومواردها والذي أدى الى زيادة الإنتاجية.

هـ- زيادة إنتاجية العاملين.

#### 1-4-2 تحقيق وفورات في التكاليف: وذلك بـ:

- بخفض نفقات التخلص من النفايات: ويرجع هذا إلى التخفيض من كمية النفايات بإدارة الشركة لنفايات وإعادة استخدامها للنفايات الناجمة عن الإنتاج.

- خفض أعباء النقل والتخزين نتيجة الإقلال من مدخلات المادة الأولية: حيث أن تخفيض الشركة لاستهلاك بعض المواد الأولية المذكورة سابقا أدى إلى التقليل من مدخلات هذه المواد وبالتالي تخفيض أعباء نقلها وتخزينها.

#### 2-4 الآثار الاجتماعية لتطبيق الشركة لنظام الإدارة البيئية

تتمثل الآثار الاجتماعية لتطبيق الشركة لنظام الإدارة البيئية في مايلي:

- تحسين صحة العامل في المصنع

- تحسين العلاقات مع القوى الفاعلة في المجتمع كحماية المستهلك والبيئة

- التواصل مع مجتمعات و الحكومات للتفكير في الجوانب البيئية لنشاط الشركة

#### 3-4 الآثار البيئية لتطبيق الشركة لنظام الإدارة البيئية:

تتمثل هذه الآثار البيئية في:

- حماية الأنظمة الطبيعية والأراضي المسكونة القريبة من الشركة؛
- الاستخدام الرشيد للموارد؛
- منع التلوث وحماية البيئة؛
- تمديد دورة حياة المورد من خلال تقليل استعماله؛
- صيانة الشركة لأجهزتها يودي الى انخفاض الانبعاثات الغازية المسببة لظواهر معينة من بينها مشكلة الاحتباس الحراري، وهنا تم الاستعانة ببعض الخبراء في كيفية الفصل بين وحدات العمل.

#### 4-4 الآثار الإدارية لتطبيق الشركة لنظام الإدارة البيئية

تتمثل الآثار الإدارية في:

- زيادة الوعي البيئي للعمال من خلال عمليات التحسيس النصائح، وهنا قامت وحدات حماية المدنية بحملات توعية لعمال الشركة؛
- تشجيع التعاون بين إدارات الشركة المختلفة وتحسين الاتصالات الداخلية؛
- توفير فرصة للتخطيط للتقليل من الآثار السلبية للوعي الإداري المسبق لها؛
- نشر المسؤولية البيئية في جميع أنحاء الشركة عن الآثار السلبية ومنع التلوث؛
- تعريف العاملين الجدد على الأعمال المطلوبة منهم بسرعة، فبعد تطبيق الشركة لنظام الإدارة البيئية وتوثيق الأعمال التي يجب القيام بها لحماية البيئة، أصبح العامل يتعرف على عمله بسرعة.

#### الخاتمة:

مع تزايد حجم النشاطات الاقتصادية عبر العالم، وتزايد الاحتياجات الاستهلاكية النهائية و الوسيطة، فقد أصبح العالم يضع مسؤولية كبيرة على المؤسسات الاقتصادية ذات الحجم الكبير فيما يخص حماية البيئة والمحافظة على توازنها وثروتها، ولهذا يجب عليها أن تتبع سياسة بيئية مثلى التي تسعى إلى الموازنة بين الفوائد التي تعود على المجتمع من خلال أنشطتها المرتبطة بالتلوث البيئي ومع الأضرار الناجمة عن هذا التلوث، وهذا يتم من خلال مراجعتها لمنتجاتها وخدماتها وأنشطتها التشغيلية التي تمكن من تحسين أدائها البيئي.

#### الإحالات والمراجع:

- <sup>1</sup> - فاتح مجاهدي، شراف براهمي، الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية - الإشارة إلى حالي موسستي sony و ibm - مداخلة في ملتقى المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة شلف، يومي 10/09 نوفمبر 2010، ص 03.
- <sup>2</sup> - نادية حمدي صلاح، الإدارة البيئية ( المبادئ والممارسات)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2003، ص 75-76.
- <sup>3</sup> - نادية حمدي صلاح، نفس المرجع، ص: 76-78.
- <sup>4</sup> - د.موسي عبد الرحمان، إيمان أمال، الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، جامعة بسكرة، ديسمبر 2008، ص 10

- <sup>5</sup> - أ. محمد يعقوبي، أ. محمد يعقوبي، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسئوليتها تجاه البيئة، مداخلات ضمن الملتقى الدولي الثالث حول مظمات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية، جامعة بشار، يومي 14-15 فيفيري 2012، ص 05.
- <sup>6</sup> - د. غربي أحمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، أكتوبر 2010، ص 05
- <sup>7</sup> - أ. محمد بوديسة، أ. نورالدين عسلي، نحو بناء إستراتيجية متكاملة للحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة (دراسة تحليلية لتجربة تركيا)، ص 12.
- <sup>8</sup> - أ. زرمانكريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2009، مجلة البحوث الإقتصادية والإدارية، جامعة بسكرة، جوان 2007 العدد 07، ص 196
- <sup>9</sup> - د. سليمان مهنا، أريدة ديب، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد الأول، 2009، ص 490-491
- <sup>10</sup> - إبراهيم بنختي، الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلات مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستعمارية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 08/07 أبريل 2008، سطيف، ص: 12.
- <sup>11</sup> - حجاج عبد الرؤوف، الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية: مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها (دراسة حالة شركة روائح الورود)، مذكرة ماجستير تخصص إقتصاد وتسيير مؤسسات، جامعة سكيكدة، 2006-2007، ص 100.
- <sup>12</sup> - عن مقابلة مع السيد الطيب غزال، مسؤول مصلحة في الشركة.
- <sup>13</sup> - نفس المرجع.
- <sup>14</sup> - من وثائق الشركة.
- <sup>15</sup> - عن مقابلة مع السيد الطيب غزال، مسؤول مصلحة في الشركة.